"المركزي" دعَمَ الخزينة بـ ٢,٨ مليار دولار في ٢٠١٨

بروفسور
جاسم عجاقة

هل يُساهم مصرف لبنان في دعم خزينة الدولة؟ سؤال مشروع مع تواتر الشائعات عن عدم مساهمة المصرف المركزي في دعم مالية الدولة. في الواقع تُشير الأرقام إلى أنّ كلفة مصرف لبنان جرّاء دعم خزينة الدوّلة بشقّيه التسهيلات والقروض بلغت 2.8 مليار دولار أميركي في العام 2018.

تُشير الأرقام إلى أنّ دين لبنان العام بلغ 85.25 مليار دولار حتى آخر شهر شباط من العام 2019. ويبلغ مُعدّل الفائدة على هذا الدين 6.79% أي ما يوازي 5.84 مليارات دولار أميركي سنويًا. ويحمل مصرف لبنان سندات خزينة للدولة اللبنانية بنسبة 37% من إجمالي الدين العام، أي ما يوازي 32 مليار دولار أميركي، منها 4 مليارات دولار سندات خزينة بالدولار الأميركي أو ما يُعرف بسندات اليوروبوندز.

أسعار الفوائد على سندات الخزينة تتراوح بين 9% و 10.5% وبالتالي نرى أنّ هناك فارقاً على ما تدفعه الدولة فعليًا بين سعر فائدة السوق وسعر الفائدة على خدمة الدين العام. هذا الفارق يأتي من نسبة الفوائد المُنخفضة التي تدفعها الدولة لمصرف لبنان والتي هي أقلّ من فائدة السوق. حتى أنّ بعض القروض تمّ إعطاؤها من قِبل مصرف لبنان للدولة بفائدة 1% (سندات بالليرة اللبنانية)!

> إستقلالية المصرف المركزي مطلب الأسواق المالية في كل الدول

حجم التوفير 2.8 مليار دولار

قمنا بحساب الكلفة على مصرف لبنان جرّاء إقراض الدوّلة بفوائد أقلّ من سعر فائدة السوق للعام 2018 آخذين في الإعتبار كل إصدار على حدة. وتبيّن لنا أنّ الكلفة على مصرف لبنان جرّاء إقراض الدوّلة بسعر فائدة أقلّ من سعر فائدة السوق بلغت 2.8 مليار دولار أميركي في العام 2018!

أي بمعنى آخر، بدل أن تدفع الدوّلة اللبنانية خدمة دين عام في العام 2018 بقيمة 8.64 مليارات دولار أميركي (أي ما يوازي 16% من الناتج المحلّي الإجمالي و48% من إجمالي إنفاق الدوّلة و75% من إجمالي مداخيل الدوّلة)، دفعت الدوّلة 5.84 مليارات دولار أميركي (أي ما يوازي 11% من الناتج المحلّي الإجمالي و32% من إجمالي إنفاق الدوّلة و50% من إجمالي مداخيل الدوّلة).

في الواقع، لو لم يقم مصرف لبنان بهذه الإجراءات لكان تصنيف لبنان الإئتماني في أدنى مستوياته، ولكانت كلفة خدمّة الدين العام تضاعفت بحكم أنّ سعر الفائدة المفروض (Required Interest Rate) في السوق يرتفع بشكل إسّي (Exponential) مع ارتفاع المخاطر!

الهندسات المالية ودورها

لا يزال هناك من ينتقد الهندسة المالية (عن جهل أو عن قصد) التي قام بها مصرف لبنان بين شهري أيار وآب من العام 2016. ولا تزال هذه الهندسة حاضرة في الصحافة، حيث يستمر البعض بتحميلها مسؤولية زيادة الدين العام.

إنّ قانون النقد والتسليف وخصوصًا المواد 88، 89، 90، 91، 113 وغيرها، حدّدت العلاقة بين أموال مصرف لبنان وأموال الخزينة العامة عبر الفصل التامّ بينهما. وبالتالي لا يُمكن لمصرف لبنان ولا بأي شكلٍ من الأشكال تحميل خزينة الدوّلة أي عبءٍ مالي بحكم أنّ القرار الأول والنهائي على أموال الخزينة العامّة يعود إلى وزير المال ومن خلفه الحكومة اللبنانية.

مصرف لبنان نقطة قوة في الاقتصاد (جوزف براك)

إنّ دراسة الهندسة المالية للعام 2016 والتي تتطلّب تقنيات عالية تُظهر أنّها لبّت عدّة أهداف إقتصادية، مالية، ونقدية وضعها مصرف لبنان نصب عينيه نذكر منها (ما يخدم هذا المقال):

أولًا - حصّنت الهندسة المالية هيكلية الدين العام اللبناني عبر خفض كلفة الإقتراض على خزينة الدوّلة اللبنانية. وفي التفاصيل، انّ الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان في العام 2016، خفّضت سعر الفائدة على سندات الخزينة (5 سنوات) من 6.74% إلى 5%. أيضًا خفّضت هذه الهندسة سعر الفائدة على سندات الخزينة على الأمد البعيد بالليرة اللبنانية (وهي أساسية تُستخدم لتمويل أجور القطاع العام) من 9% إلى 8.4%.

ثانيًا - دّعمت إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية حيث بلغ حجم إحتياطي المصرف المركزي 41 مليار دولار أميركي بعد هذه الهندسة، ما يؤمّن ثبات الليرة اللبنانية وبالتالي يحمي أكثر من 750 ألف موظف في لبنان يقبضون أجرهم بالليرة اللبنانية.

ثالثًا - حصّنت هذه الهندسة رأس مال المصارف التجارية من خلال مُساعدتها على الإلتزام بالمعايير الدولية (Basel III و IFRS9) وبالتالي سمحت للمصارف بالتمتّع بقدرة مالية يُمكن إستخدامها في الظروف الحالكة كما هي الحال اليوم. الجدير ذكره، أنّ قسماً كبيراً من المداخيل (إيرادات وأرباح) التي حصدتها المصارف التجارية تمّ تحويلها إلى رأسمال، بحكم أنّ المعيار IFRS9 يمنع توزيع الإيرادات.

رابعًا - حسّنت هذه الهندسة ميزان المدفوعات عبر قلبه من عجز بقيمة 3.35 مليارات دولار أميركي في العام 2015 وعجز بقيمة 1.76 مليون دولار أميركي في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2016 إلى فائض بقيمة 1.35 مليار دولار أميركي في نهاية العام 2016.

إستقلالية «المركزي» والدين

عند إقرار قانون النقد والتسّليف، عمد المُشرّع اللبناني إلى إعطاء مصرف لبنان إستقلالية قانونية بهدف إعطائه كل الوسائل اللازمة للقيام بمهامه. هذه الإستقلالية هي مطلب الأسواق المالية في كل الدوّل ذات الإقتصادات الحرّة ومن دونها لا تُعطي الأسواق المالية أي ثقة للمصرف المركزي. حتى انّ الإمارات العربية المُتحدة اعتمدت النموذج اللبناني في العام 2018 عبر إصدارها قانوناً إتحادياً جديداً يحمل الرقم 14-2018 والذي اعطى المصرف المركزي الإماراتي إستقلالية مالية وإدارية شبيهة بالنموذج اللبناني.

عدم فهم روحية الإستقلالية للمصرف المركزي تدفع البعض إلى الحديث عن إخضاعه للسلطة التنفيذية. وبالتالي يظنّون أنّ مالية الدوّلة ستتحسّن بمجرّد إخضاع مصرف لبنان للقرار الحكومي في أعماله اليومية. في الواقع، مصرف لبنان خاضع للحكومة اللبنانية من خلال تعيين المجلس المركزي أي حاكم مصرف لبنان، نواب الحاكم، ومديري المالية والإقتصاد كما ومفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، الذي يرفع تقاريره إلى وزير المال. أضف إلى ذلك، ألزم قانون النقد والتسليف حاكم مصرف لبنان رفع تقرير سنوي عن أعمال المصرف المركزي إلى وزير المال كل عام قبل شهر حزيران عن العام السابق.

المسّ باستقلالية مصرف لبنان سيعود بالكارثة على الدين العام من ناحية، أنّ رؤوس الأموال التي تُموّل عجز الموازنة ستهرب من لبنان، لأنّ رؤوس الأموال لا تُحب بيروقراطية القطاع العام، وما جذب رؤوس الأموال إلى لبنان خلال كل السنين المنصرمة هو إستقلالية المصرف المركزي والسياسة النقدية المُعتمدة. وبالتالي، لكي تنعم خزينة الدوّلة بالتمويل يتوجّب على الحكومة المحافظة على إستقلالية المصرف المركزي كما نصّ عليها قانون النقد والتسليف، وعدم إخضاع المصرف المركزي إلى أيّة أعباء مالية جديدة.

محطة

نسيب الجميل: لإقفال المؤسسات الخميس حداداً

دعا رئيس اتحاد تجار جبل لبنان نسيب الجميل كل المؤسسات والمحال التجارية في جبل لبنان الى الإقفال يوم الخميس المقبل حداداً على البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، آملاً من المؤسسات التجارية في مختلف الاراضي اللبنانية التضامن مع هذه الدعوة.

وقال الجميل في بيان: «لقد خسر لبنان قامة وطنية كبيرة، أحب بلده حتى الرمق الأخير وعمل طيلة حياته وعلى طريقته المعهودة على ترسيخ الوحدة الوطنية والعيش المشترك وإرساء السلام والحفاظ على سيادة واستقلال لبنان».

أضاف: «صحيح اننا اليوم نحزن على رحيل البطريرك صفير، لكن اعماله وانجازاته ستبقى خالدة وذكراه العطرة ستبقى في وجدان وضمير اللبنانيين».

وختم الجميل قائلاً: «العزاء للكنيسة المارونية ولعائلته ولجميع اللبنانيين، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته».

الكورة تبحث عن مطمر صحي

عقد اتحاد بلديات الكورة اجتماعاً لبلديات القضاء، للبحث في أزمة النفايات بعد إقفال مطمري «عدوى» في قضاء الضنية و«سرار» في عكار.

وأعلن الاتحاد انه لا يوجد مكان مؤهل في الكورة لاستيعاب نفايات القضاء. وتمّ الاتفاق على استكمال النقاش بين رؤساء البلديات المجاورة لإيجاد مواقع موقّتة لطمر النفايات، بانتظار العثور على مطمر صحي مركزي للقضاء يتمّ فيه الفرز والمعالجة.

خليل: لا خوف على إستقرار الليرة

تطرّق وزير المال علي حسن خليل خلال الافطار السنوي لجمعية «واحة الامل» للرعاية الاجتماعية - «واحة الشهيد اللبناني» الى موضوع الموازنة فقال: «أردنا ان تكون موازنة استثنائية لأنّ الظرف استثنائي على الصعيدين الاقتصادي والمالي. وأردنا منذ اللحظة الاولى ان تكون موازنة متوازنة يتحمّل الجميع أعباء المرحلة على قاعدة «لا مسّ بالطبقات الفقيرة والمحرومة وذوي الدخل المحدود والمتوسط، وانّ لا مسّ بحق الناس برواتبها وأجورها».

اضاف: «رغم كل الكلام الذي أُطلق على هذا الصعيد خلال الايام الماضية، والثابتة الأخرى أنّ لا ضرائب جديدة تُثقل الأعباء على كاهل المواطنين الذين لم يعودوا يتحمّلون المزيد من الضغوطات، ولكننا نريدها موازنة اصلاحية تُخرجنا من النفق الصعب على الصعيدين المالي والاقتصادي، نريدها موازنة تخفّض العجز بالمستوى الذي نشعر معه باستقرار الوطن، وعدم انهياره. هذا ما التزمنا به ونحن مطمئنون الى انّ التعاون الحاصل بين كل مكونات الحكومة سيؤدي الى إقرار الموازنة وبسرعة حتى يستطيع الناس استعادة ثقتهم بالدولة والحكومة والمؤسسات وبأنّهم على طريق الانقاذ الحقيقي».

وتابع: «وهنا اقول الى كل مطلقي الاشاعات بأنّ الاستقرار في البلد مؤمّن، وبأنّ سعر صرف الليرة متين ولا خوف على استقرار الليرة وهناك تعاون كامل وأكيد بين مؤسسات الدولة والحكومة والمصرف المركزي وكل الهيئات المؤثرة في هذا القطاع من أجل الحفاظ على الاستقرار وحماية مناعة اقتصادنا».